

[الصورة: صبي يحمل قطعة كبيرة من قذيفة مدفعية منفجرة]

[تصوير منظمة اليونيسيف]

تعزيز التنسيق والمناصرة للعمل الإنساني في اليمن

مشروع مقترح

يناير - ديسمبر 2017م

أوتشا

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

يحشد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المساعدات

الإنسانية لجميع المحتاجين ويؤدي مهامه من خلال

التنسيق والمناصرة والتمويل الإنساني وإدارة المعلومات

ووضع السياسات

استعراض الأسباب والسياق

لا يزال السكان المدنيون يبرزون تحت ضائقة كبيرة مع اشتداد النزاع في اليمن. ويبدو هذا النزاع عصبياً على الحل في ظل تأثره بأزمة الحماية المتفشية ويشمل ذلك خسائر كبيرة في أرواح المدنيين والنزوح القسري المستمر. تعاني الخدمات الأساسية والمؤسسات ذات الصلة أياً معاناة وهي على وشك الانهيار، واستمر تعطل نظم السوق، وتواصل قيمة الريال اليمني انخفاضها. أما الكميات المحدودة للمواد الأساسية مثل الغذاء والوقود والأدوية فهي متاحة في السوق المحلية، ولكنها مكلفة إن وجدت، فضلاً عن معدل التضخم للسلع الأساسية الذي وصل إلى نحو 26 في المائة.

وتشير منظمة الصحة العالمية والمنشآت الصحية في كافة أنحاء اليمن إلى أن ما يزيد على 7,000 شخص قد قتلوا وأصيب ما يزيد على 34,000 شخص منذ شهر مارس 2015م بسبب النزاع (لا تخلو هذه الأرقام من قصور في الإبلاغ إذ أن معظم المنشآت الصحية لم تعد تعمل، ويرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير). وقد تم توثيق انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي من جانب الأطراف المتحاربة، بما في ذلك الهجمات المتكررة على المنشآت العامة والبنى التحتية المدنية.

غير أن معظم الوفيات في اليمن تعزى إلى نقص الغذاء والدواء والمساعدات الصحية، وعدم القدرة على توفير الخدمات الأساسية. حيث يعاني ما يقدر بنحو 14.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي (بما في ذلك 7 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد). ولا يعرف حوالي 25 في المائة من السكان الذين يعانون من شدة انعدام الأمن الغذائي من أين سيحصلون على وجبتهم التالية. هناك تسع محافظات مصنفة ضمن مرحلة "الطوارئ" (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي)، في حين تم تصنيف عشر محافظات ضمن مرحلة الأزمة - وهي المرحلة الثالثة من ذات التصنيف. ويعاني ما يقرب من 3.3 ملايين شخص من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك 462,000 طفلاً يواجهون سوء التغذية الحاد الوخيم. كما تشير التقارير إلى مستويات حرجة من معدلات سوء التغذية الحاد الوخيم من المناطق الساخنة بما في ذلك الحديدة (9 في المائة) وسهول تعز (5.3 في المائة). وتفيد التقارير الإعلامية المحلية إلى وجود مجاعة في بعض المناطق.

تجدر الإشارة إلى أن النظام الصحي أخذ بالانهيار في العديد من المناطق بسبب الأضرار المستمرة على المرافق الصحية ونقص المستلزمات الطبية ومحدودية عدد العاملين الصحيين والافتقار إلى الكهرباء والوقود فضلاً عن عدم القدرة على دفع الرواتب للموظفين العاملين في المجال الطبي، كما أن ما يقرب من 55 في المائة من المنشآت الصحية على الصعيد الوطني لا تعمل. وأعلنت وزارة الصحة في أغسطس عام 2016م إلى الشركاء في المجال الإنساني بأنها لم تعد قادرة على تغطية التكاليف التشغيلية، وناشدتهم تقديم الدعم لها. ويشكل هذا الأمر مصدر قلق بالغ نظراً لأن معظم البرامج الإنسانية المعنية بالصحة والتغذية الصحية تعتمد على وجود نظام فعال للرعاية الصحية الأساسية.

يشكل تفشي وباء الكوليرا المنتشر عبئاً إضافياً على النظام الصحي الذي يعاني أصلاً من الضعف وذلك في ظل وجود أكثر من 4,000 حالة يشتبه إصابتها بالمرض. وتشير آخر التقديرات إلى أن ما يقدر بنحو 7.6 ملايين شخص مصنّفون في دائرة الخطر العالي للإصابة بالكوليرا في 15 محافظة.

تنسب الأزمة الناجمة عن النزاع بآثار اقتصادية مدمرة على اليمن، حيث تسهم في تدهور الأداء الاقتصادي المتدهور أصلاً قبل نشوب النزاع، ويسفر عن أزمة سيولة لم يسبق لها مثيل. فقد أسفر الافتقار إلى الموارد المالية وضعف البنك المركزي منذ يوليو 2016م إلى عدم انتظام صرف الرواتب لموظفي الخدمة المدنية. ويشكل ضعف القطاع العام الرسمي تهديداً كبيراً لموظفي الخدمة المدنية، ويجري صرف رواتب الموظفين الآخرين من خلال المؤسسات العامة وأفراد أسرهم، وهو ما يشكل ما يقرب من 25 في المائة من عدد السكان.

لقد تسبب سوء الأداء الحالي للنظام المالي في البلد علاوة على احتياطي العملات الأجنبية المستنزف إلى حد كبير، في إنشاء عراقيل خطيرة لصكوك تمويل التجارة التقليدية مثل خطابات الاعتماد. وهذا يتسبب في المزيد من التعقيد للأزمة الإنسانية الحالية. ومن المرجح أن يؤدي نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن إلى تفاقم الأزمة المالية. يعتبر انهيار الاقتصاد محركاً رئيسياً لتدهور الحالة الإنسانية.

لقد فر ما يقرب من 3.2 ملايين شخص من منازلهم بحثاً عن السلامة والأمن والعمل. وطال نزوح 71 في المائة منهم لأكثر من سنة واحدة. ويتم استضافة معظم هؤلاء من قبل أقاربهم، لكن وفي ظل المزيد من الاستنزاف لشبكات الأمان، يتوجه الكثير منهم إلى المراكز السكن الجماعي أو المواقع السكنية العشوائية. وتعتبر النساء والفتيات من بين أشد الفئات ضعفاً في إطار مثل هذه الترتيبات المتعلقة بالإيواء. كما يزداد تفشي استراتيجيات التأقلم السلبية مثل الزواج المبكر وعمل الأطفال إضافة إلى حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يرجى الضغط على الرابط أدناه للوصول السريع إلى إصدارات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا".

استراتيجية عام 2017م

تم إعلان اليمن في المستوى 3 من الطوارئ في يوليو 2015م نظراً لضخامة الأزمة التي تمر بها البلد. ووافق مسؤولو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تمديد حالة وضع اليمن في المستوى 3 من الطوارئ إلى ما بعد أغسطس 2016م، على أن يعاد النظر في ذلك بحلول شهر فبراير 2017م.

يظل توسيع التواجد التشغيلي ضمن إطار حالة الطوارئ من المستوى 3 أولوية رئيسية لعمليات الإنسانية في اليمن معززاً بالمراجعة التشغيلية للنظراء ومسؤولي اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد بذل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهوداً كبيرة لنشر الموظفين في المراكز التشغيلية الخمسة للعمليات الإنسانية (صنعاء والحديدة وتعز وصعدة وعدن). بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في صنعاء، يوجد مكتب دعم لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن يتخذ من مدينة عمّان مقراً له بسبب القيود المفروضة على الموظفين الموجودين في اليمن. وهناك فريق آخر يتخذ من الرياض مقراً له أيضاً لدعم العمليات الإنسانية في اليمن، والذي يركز أساساً على دعم تأمين المواقع لجميع العمليات الإنسانية في اليمن البرية منا والجوية والنقل البحري لمواد المساعدات الإنسانية، فضلاً عن ضمان ربط المعلومات والمناصرة بين الفريق القطري الإنساني في اليمن وممثلي التحالف بقيادة السعودية ومسؤولي الحكومة اليمنية الذين يتخذون من الرياض مقراً لهم.

يتشكل فريق العمل وفقاً لميزانية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن المعتمدة لعام 2017م من 26 موظفاً دولياً و48 موظفاً محلياً في اليمن وفي مدينة عمّان الأردنية.

ويعمل في اليمن 13 موظفاً دولياً و40 موظفاً يمنياً في العاصمة صنعاء وفي خمسة مراكز إنسانية تشغيلية تقف في مدن عدن والحديدة وصعدة وصنعاء وإب. يوفر مقر المكتب في اليمن القيادة الاستراتيجية للتنسيق على المستوى الوطني، ويشارك في المفاوضات الإنسانية مع الجهات المعنية الرئيسية، ويدعم العمليات الإنسانية بشكل عام.

وتقود مراكز العمليات الإنسانية التنسيق على المستوى الميداني، بما في ذلك الاتصال والارتباط مع السلطات المحلية والشركاء وتيسير الوصول.

ويعمل في الأردن 8 موظفين دوليين و4 موظفين محليين في مدينة عمّان لدعم إدارة وتحليل المعلومات والإعلام والتواصل وإعداد التقارير والتمويل الإنساني والشؤون الإدارية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن.

ولهذا يمكن اعتبار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن كعملية "توسّع" ضمن إطار تحليل دورة الحياة لعمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتمشياً مع جميع عمليات التوسع، سيجري مراجعة بصمة وتكوين المكتب في منتصف عام 2017م.

يتمثل الهدف الأساسي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تمكين العمل الإنساني المنسق والقائم على مبادئ العمل الإنساني في اليمن. وينفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ذلك من خلال العمل على تحقيق سبعة أهداف استراتيجية والتي تقدم في القسم اللاحق ملخصات قصيرة لكل منها.

الأهداف والأنشطة

الهدف 1:

إجراءات أكثر فعالية قائمة على مبادئ العمل الإنساني وتلبي

احتياجات السكان المتضررين

الهدف الاستراتيجي 1: القيادة

تجري قيادة العمل الإنساني من قبل مهنيين متمكنين يتمتعون بالكفاءة والخبرة.

تمشياً مع التوقعات ضمن إطار حالة الطوارئ المعلنة في المستوى 3، سيساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن في تعزيز قيادة العمل الإنساني عبر هياكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ونتيجة لذلك، سيقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن الدعم إلى منسق الشؤون الإنسانية والمستشار الإقليمي للشؤون الإنسانية (ومقره في الرياض)، إضافة للدعم المقدم إلى الفريق القطري الإنساني. وتمشياً مع الممارسات الفضلى، سوف يعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جاهداً لضمان الخروج بصوت مشترك وموحد من جميع أنحاء الهيكل القيادي لدعم الرسائل خارج اليمن وكذلك ضمان السرد القوي والموحد داخل اليمن. وسيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن بإعادة النظر في الهيكل القيادي على أساس مستمر، والتوصية بالتغييرات، لضمان صلاحيته للغرض المقرر. وسيتمتع فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على وثيقة معايير حالة الطوارئ من المستوى 3 وخطة العمل الحالية للمراجعة التشغيلية للنظراء من أجل مساعدة القيادة على تركيز العمليات الإنسانية نحو المجالات ذات الأولوية والمتفق عليها لتعزيز الاستجابة الإنسانية في اليمن. وذلك يشمل تعزيز المحاور التشغيلية المشتركة بين الوكالات، وتعزيز مركزية الحماية، وتحسين الاتصال مع السكان اليمنيين، وتحسين أدوار الفريق القطري الإنساني، ولا سيما حول مركزية الحماية وتطبيق اللامركزية على مهام التنسيق التشغيلية للمراكز.

الهدف الاستراتيجي 2: التوعية بالأوضاع

صنع القرارات الإنسانية يستند إلى وعي عام بالأوضاع.

بناء على الإنجازات التي ستتحقق، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن تعزيز الوعي بالأوضاع وتفهمها، وإعداد معلومات عامة تحليلية قوية وإصدارات التقارير، ودعم المناصرة وصنع القرارات الإنسانية المستنيرة القائمة على مبادئ العمل الإنساني وفي الوقت المناسب. وسيُنصب الاهتمام على وجه الخصوص على إصدارات المنتجات والمعلومات للفئات المستهدفة اليمنية والإقليمية من خلال تجديد المنابر الإعلامية الاجتماعية، وترجمة التقارير في أوقاتها، والمشاركة الأكثر نشاطاً مع المحطات الإخبارية والإعلامية التقليدية (المحلية والإقليمية)، بما في ذلك المحطات الإذاعية.

من خلال الاستعانة بالقدرة الموسعة والتي سنكتسب من خلال الشراكات مع برنامج منظمة إدارة المعلومات ورسم الخرائط المعنية (IMAPP) ومنظمة ريتش REACH - وهما منظمتان من المنظمات غير الحكومية المرموقة تتمتعان بخبرات في إدارة وتحليل المعلومات - سوف تتحسن المعرفة بالواقع الإنساني إقليمياً وعلى مستوى المحافظات والمديريات وسيتم إعداد التقارير عنها جيداً من خلال الإصدارات الأساسية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، سوف يتمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل أفضل من تعريف وإدماج تنوع الاحتياجات والمناطق والسكان في كافة أنحاء اليمن في جهود جمع وتحليل البيانات الشاملة مع زيادة المعلومات والتفاصيل المستندة إلى المراكز. وسيتم تعزيز بروتوكولات إدارة ونظم وتحليل المعلومات عبر كافة المجموعات الإنسانية وتعزيز العلاقات مع مقدمي المعلومات غير التقليديين. وسيسمح الرصد القوي للاستجابة بإجراء

التعديل على الاستراتيجيات والأساليب على الصعيدين الوطني ودون الوطني في الوقت المناسب. كما سيتم جمع المعلومات المتصلة بحماية المدنيين وتحليلها واستخدامها بشكل أفضل كحجر أساس في عملية صنع القرارات والمناصرة المعززة والمستنيرة.

الهدف الاستراتيجي 3: التخطيط والمراقبة والمساءلة

يتم توجيه العمل الإنساني من خلال التخطيط المشترك للاستجابة الاستراتيجية على أساس الاحتياجات ذات الأولوية.

التخطيط لعام 2017م:

سينفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2017 بطريقة تسمح بمراقبتها وضبطها في الوقت المناسب وفي جميع مراحلها. وستكون هناك أهمية خاصة لعملية الإبلاغ على مستوى المديرية، وهو أمر سيعتمد على عملية الإبلاغ على مستوى المحافظة وسيكون مكملاً لها. علاوة على ذلك، فإن عملية المراقبة عن كثب لكيفية دمج عمليات رصد الحماية والنوع الاجتماعي والمجتمعات المتزايدة طوال فترة التنفيذ، ستكون واحدة من مجالات التركيز الخاصة أثناء الرصد. وعلى وجه التحديد، ستركز عملية الرصد الدوري لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن على عدد محدود من المؤشرات الاستراتيجية الرئيسية وستكون التعديلات اللازمة على الخطة أو رصدها متاحة في جميع مراحل التنفيذ وعند الاقتضاء. سيتم الإبلاغ عن التقدم والتعديل بطريقة واضحة وشفافة وفي الوقت المناسب، من خلال الإصدارات الأساسية. وسوف تلعب الرقابة الميدانية البعيدة والمعزز دوراً رئيسياً في مراقبة خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن وكذلك مراقبة صندوق التمويل الإنساني المشترك لليمن لضمان أن تحقق الأنشطة الأثر المنشود، وأن تعزز بعضها البعض.

التخطيط لعام 2018م:

بناء على تلك المنجزات، ستبقى المنهجية الخاصة بوثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م مدفوعة بالبراهين لتقديم التقديرات عن شدة الاحتياجات وعدد المحتاجين على مستوى المديرية، استناداً إلى جمع البيانات الجديدة وتوافق آراء الخبراء. مما سيسمح بتمييز تقديرات الأشخاص المحتاجين في اليمن حسب شدة احتياجاتهم في سبيل الخروج بأرقام أكثر عملية لأغراض التخطيط. سيقود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن عملية التخطيط لعام 2018م والتي ستكون معززة ومحددة الأولويات بطريقة محكمة أكثر من ذي قبل. سوف تستند خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م على الإنجازات الهامة التي تحققت في عام 2017م وستبنى على تحديد منضبط لأولويات الاحتياجات المتجددة في تحليل الشدة المستندة على البراهين والمنشورة في وثيقة الاحتياجات الإنسانية.

كما سيدرج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن محاور الحماية/النوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في عملية التخطيط. فعلى صعيد المحور الأول، سيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن مع كافة المجموعات من أجل إدماج متغيرات الحماية في عمليات التخطيط الخاصة بهم من حيث الاحتياجات المتباينة فيما بين مجموعات الأشخاص المتضررين وكذلك من حيث الإجراءات اللازمة لضمان تقديم المساعدة بطريقة مناسبة ومأمونة وكريمة. وفي المحور الثاني، سيتم إدراج الدراسات الاستقصائية المنتظمة لتصورات المجتمع المحلي بالنسبة للمساعدة، في وثائق التخطيط.

الهدف الاستراتيجي 4: آليات التنسيق

يتم تكييف آليات التنسيق وفق السياق ودعم تقديم المساعدات الإنسانية الفعالة والمتراطة.

سيتم تعزيز الفريق القطري الإنساني كهيئة لصنع القرار الاستراتيجي والذي يوفر القيادة الجماعية والتوجيه الاستراتيجي الواضح للعمليات الإنسانية في مختلف أرجاء البلد. وسيستند هذا العمل على توصيات مديري الطوارئ ومبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فضلاً عن معايير حالة الطوارئ من المستوى 3 وخطة عمل المراجعة التشغيلية للنظراء. كما سيتم عن كثب اتباع

تعزيز آلية التنسيق بين المجموعات وصلاتها مع هياكل التنسيق على مستوى المراكز التشغيلية من أجل ضمان تطبيق اتفاقات الفريق القطري الإنساني الاستراتيجية المتناسكة والمتسقة عبر جميع المراكز الإنسانية في اليمن. سوف تتضمن أولويات الفريق القطري الإنساني وآلية التنسيق المشترك بين المجموعات إضافة إلى الأعمال الاعتيادية في تحسين الفاعلية على نطاق واسع ما يلي: تعميم الحماية ولا مركزية الاستجابة للمراكز، والتوسع في استخدام المساعدات النقدية كطريقة للاستجابة، وتوسيع نطاق مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات التي تتخذ من منطقة الخليج مقراً لها في هياكل التنسيق، وتحسين المساءلة والمشاركة المجتمعية. وسيجري بصورة مستمرة تقييم هياكل التنسيق على المستويات الوطنية أو الإقليمية، للتأكد من صلاحيتها للغرض وملاءمتها للسباق أثناء نشوئها.

الهدف الاستراتيجي 5: التمويل الإنساني

تمويل المساعدات الإنسانية يمكن التنبؤ به في الوقت المناسب ويتم تخصيصه على أساس الاحتياجات ذات الأولوية.

سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن بناءً على خطة عمل حشد الموارد لعام 2016م تسليط الضوء على الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن ومسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة الإنسانية. وبالنظر إلى الأزمات المتزاخمة في المنطقة، سيتم متابعة الجهود المصممة خصيصاً مع الشركاء على الصعيدين الدولي والإقليمي. من خلال العمل عن كثب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الرياض، ومكتب ارتباط الخليج، ستُبدل الجهود لتحقيق توعية أفضل ودمج أكبر لدول الخليج في الاستجابة الإنسانية. سيواصل صندوق التمويل الإنساني المشترك لليمن مواصلة ممارساته مع المبادئ التوجيهية العالمية لتوحيد معايير الحد الأدنى لصناديق التمويل الإنساني المشتركة مع التركيز على المساءلة المتوائمة وآليات المراقبة. يزداد حجم الصندوق مع ازدياد دعم المانحين للعمل الإنساني من خلال جهد صندوق التمويل الإنساني المشترك ومع توسع نطاق الوصول لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وكفائه فضلاً عن تركيبة فريقه. ونظراً لقدرة الصناديق على العمل مباشرة مع الشركاء المحليين، سيتم توسيع نطاق الوصول والفترة الممنوحة للاستجابة من خلال هذه الأداة إلى أقصى حد طوال عام 2017م. إن تحقيق النهج المنسق سوف يتطلب من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز إدارة الصندوق وزيادة القدرات. ستعمل الصناديق الإنسانية المشتركة والصندوق المركزي للاستجابة الطارئة معاً ليكمل كل منهما الآخر دعماً لأولويات خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. وفي الوقت نفسه، سيواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحديد وتعزيز قدرة الشركاء المحليين المنفذين.

الهدف الاستراتيجي 6: الحماية والوصول إلى المساعدات

حماية الأشخاص في حالات الطوارئ من الضرر وإتاحة وصولهم إلى المساعدات الإنسانية كإحدى نتائج المناصرة والتنسيق

سيتم تعزيز مناصرة الحماية على جميع مستويات العملية لدعم منسق الشؤون الإنسانية والمستشار الإقليمي للشؤون الإنسانية. وستتوافق استراتيجية المناصرة والاتصال مع جميع الإجراءات الإنسانية ومع إصدار الرسائل الأساسية الشهرية للفئات المستهدفة ذات الأولوية، بما في ذلك الجمهور اليمني والأطراف المتحاربة، والجهات المانحة. وسوف يكفل ذلك دعم مسألة الحماية المدنية ضمن أولويات المناصرة. وستتمثل إحدى الأولويات الرئيسية لعام 2017م في زيادة جهود جمع البيانات وتحليلها حول تعزيز حماية المدنيين/أثر الحماية على المدنيين. سيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الجهات العاملة في الحماية، على تصميم وتعزيز الجهود حول احترام القانون الإنساني الدولي ورصد الحماية والمناصرة والمفاوضات لتحقيق الوصول.

بالمثل، ونظراً لاستمرار الشركاء في العمل الإنساني في التشديد على العقوبات اللوجستية والبيروقراطية والإدارية التي تعيق العمل الإنساني، سيعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن كثب مع الشركاء من خلال مجموعة عمل مراقبة الوصول لتنفيذ ورصد

استراتيجية الوصول. وعلى وجه الخصوص، سيولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تركيزاً خاصاً على جمع البيانات على مستوى المراكز وتحليلها. سيتم تحسين الجمع والرصد المنهجي لمتغيرات الوصول مع إعداد نواتج تحليلية دورية لصنع القرار المستنير. وذلك سوف يشمل استراتيجيات للوصول إلى مناطق الصراع، ومواصلة جهود تأمين المواقع.

الهدف الاستراتيجي 7: الاستعداد لمواجهة الطوارئ

الشركاء الدوليون مستعدون للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية دون تأخير وبالمساعدات الصحيحة.

اعترافاً بأن المنظمات غير الحكومية الوطنية هي جهات رئيسية فاعلة في مجال العمل الإنساني، لا سيما وأنها هي أول من يستجيب وتحظى بأقوى الروابط مع المجتمع المحلي، سوف يواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن إشراك هذه المنظمات في مختلف مراحل العمل الإنساني. وسيستمر تعزيز قدراتها كأولوية استراتيجية في خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، وفي إدارة الصناديق الجماعية.

وسيعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية علاقات أوثق مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية، والجمعيات الخيرية، فضلاً عن منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ولجنة التنسيق الخليجية ودول الخليج الأخرى والجهات المانحة الإنسانية الإقليمية غير التقليدية، لضمان جهود إنسانية أكثر تنسيقاً وإطلاوعاً عبر اليمن، حيثما كانت هناك حاجة لها.

10.1 ملايين دولار

مجموع متطلبات التمويل

الموظفون	غير الموظفين	المجموع	
6,580,700 دولار	2,912,342 دولار	9,493,042 دولار	التكاليف الإجمالية للمشروع
460,649 دولار	203,864 دولار	664,513 دولار	7% تكاليف دعم البرنامج
7,041,349 دولار	3,116,206 دولار	10,157,555 دولار	مجموع الاحتياجات

الميزانية تخضع للمصادقة

التقارير والرؤية

يتم رفع تقارير عن الأنشطة المستعرضة في هذا المقترح ضمن التقرير السنوي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2017م، وهو وثيقة التقارير الرئيسية التي ينشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل حلول يوليو/أغسطس من كل عام. علاوة على ذلك، سيجري مراجعة إطار الأداء لعام 2016-2017 الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن على أساس سنوي لتقييم الإنجازات وإجراء التعديلات عند الضرورة. يتم تبادل المعلومات بصورة منتظمة مع الجهات المانحة على الصعيد الميداني وكذلك من خلال قسم علاقات الجهات المانحة في جنيف.

يوفر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الرؤية الواجبة للمانحين الذين يقدمون المساهمات الطوعية. وتسرد جميع المكاتب القطرية والإقليمية على مواقعها على شبكة الإنترنت قائمة بجميع الجهات المانحة والتي تقدم التمويل غير محدد المخصصات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (إجمالاً) فضلاً عن أولئك الذين يقدمون تمويلاً مخصصاً ومحدداً لمكاتبه. كما يسرد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كافة الجهات المانحة الخارجة عن الميزانية على الموقع الإلكتروني لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وينشر أيضاً قوائم للجهات المانحة كلٌ بمرتبته ويتم تحديثه مرة واحدة في شهر. وسوف يصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ملصقاً منشوراً يذكر الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى مكتب اليمن ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وسيصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً منشوراً يذكر فيه المساهمات المقدمة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

تفاصيل الاتصال

للمسائل الموضوعية المرتبطة بتنفيذ البرنامج:

جورج خوري، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، khouryg@un.org

للمسائل التقنية المرتبطة بإدارة هذا المشروع المقترح:

جان فيرهابدين، رئيس قسم علاقات الجهات المانحة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف

ocha.donor.relations@un.org